معالم أصول الدين

سلسلة علم الكلام

كتاب
معالم أصول الدين

للإمام الفخر الرازي

تقديم وتعليق
د. سميح دغيم

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني
للطباعة والنشر
كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف بيضون
تلفون - هاتف ٨٣٧٦٦٧ - ٨٣٧٤٢٩ - ٤٦٠٧٤٣

خطبـة الكتـاب
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فالق الأصباح . وخالق الأرواح والأشباح . فاطر العقول والحواس . ومبدع الأنواع والأجناس . الذي لا بداية لقدمه . ولا غاية لكرمه . ولا أمد لسلطانه . ولا عدد لإحسانه . خَلَق الأشياء كما شاء بلا مُعين ولا ظهير . وأبدع في الإنشاء بلا تروّ ولا تفكير . تحلت بعقود حكمته صدور الأشياء . وتجلت بنجوم نعمته وجوه الأحياء . جمع بين الروح والبدن بأحسن تأليف . ومزج بقدرته اللطيف بالكثيف . قضى كل أمر محكم وأبدع كل صنع مبرم عجيب . تبصرة وذكرى لكل عبد منيب . أحمده ولا حمد إلا دون نعمائه . وأمجده بأكرم صفاته وأشرف أسمائه . وأصلى على رسوله الداعي إلى الدين القويم . التالي للقرآن العظيم . المنتظر في دعوة إبراهيم نبياً . المبشر به عيسى قومه ملياً . المُطرَز اسمه على ألوية الدين . المقرب منزلته وآدم بين المـاء والطين . ذلـك محمـد سيـد الأولين والآخـرين . وخـاتم الأنبيـاء والمرسلين . صلوات الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين . وعلى أصحابه الأنصار منهم والمهاجرين . وسلم عليه وعليهم أجمعين .

أما بعد : فهذا مختصر يشتمل على خمسة أنواع من العلوم المهمة .

فأولها : علم أصول الدين .
وثانيها : علم أصول الفقه .
وثالثها : علم الفقه .
ورابعها : الأصول المعتبرة في الخلافيات .
وخامسها : أصول معتبرة في آداب النظر والجدل .
النوع الأول : علم أصول الدين وهو مرتب على أبواب .

تمهيد

كتاب معالم أصول الدين أو المعالم في أصول الدين ، كما ورد في نسخ مختلفة هو الكتاب الثاني الذي تنشره دار الفكر اللبناني ضمن سلسلة علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي . وأهمية إعادة نشر كتب الرازي تعود إلى تلك المرحلة التي يمثلها الإمام في تاريخ الفكر العربي الإسلامي ، حيث اختلطت الثقافات والمناهج الفكرية بعضها ببعض . وقد نتج عن ذلك إرساء لخط فكري جديد يمثله الإمام ويجمع فيه بين ما هو ملائم من المنهج الفلسفي وما هو ملائم من منهج علماء الكلام . هذا المزج لم يكن ليخرج عن الغاية الأساسية التي كان يبتغيها الإمام وهي تحصيل مسائل حقيقية يقينية . فالمسألة النقدية عنده واضحة وجليَّة وهي تهدف إلى تصحيح وتقديم كل المناهج السابقة في سبيل بناء علم عقدي يكون البديل عنها جميعاً .

مخطوطات الكتاب

له نسخ خطية في باريس (١٨٧ ـ أ) واستنبول (أحمد الثالث ، ١/١٣٠٢ وجار الله ١/١٢٦٣) ، والقاهرة (دار الكتب ٦١٨ مجاميع) ، ودمشق (الظاهرية ف ٣٩) .

طُبعَ هذا الكتاب في هامش كتاب الفخر الرازي : محصل أفكار المتقدمين ، المطبعة الحسينية ، ١٣٢٣ هجرية .

ورد ذكر هذا الكتاب في وفيات الأعيان (ج ٣ ـ ص ٣٨١) ، وأخبار الحكماء (ص ١٩١) وعيون الأنباء (ج ٢ ، ص ٢٩) ، والوافي بالوفيات (ج ٤ ، ص ٢٥٥) ، ومفتاح السعادة (ج ١ ، ص ٤٧٧) وهدية العارفين (ج ٢ ، ص ١٠٨) ، وشذرات الذهب (ج ٥ ، ص ٢١) ، وبروكلمن (ج ١ ، ص ٦٦٧) .

سيرة الرازي

ولد الإمام الرازي في مدينة الري عام ٥٤٤ هجرية الموافق ١١٤٩ م . ومن أبرز الألقاب التي عُرِفَ بها : « ابن الخطيب » وذلك أن والده كان خطيباً ، و « الإمام » و « فخر الدين الرازي » و « شيخ الإسلام » . أما أهم ألقابه وهو ما شاع كثيراً وبه يتميَّز عن مجموعة مشاهير الري فهو « الإمام فخر الدين الرازي » .

تتلمذ على يدي والده فأخذ عنه علم الأصول وكذلك اشتغل على يديه في فروع المذهب . وهو كان كثير الإجلال والاحترام لوالده وكان يدعوه بالشيخ السعيد[1] . بعد وفاة والده التحق بالكمال السمناني وأخذ عنه الفقه . ثم عاد إلى الري وقصد المجد الجيلي ودرس عليه علم الكلام والحكمة . ثم أيضاً درس على يدي الطبسي وأخذ عن أحد متكلمي الشيعة وهو محمود بن علي الحمصي .

وبعد الفراغ من دراساته الأولية رحل إلى خوارزم ، حيث ناظر هناك بعض المعتزلة ، مما أدى إلى خروجه منها وعودته إلى الري . وفي حدود عام ٥٨٠ هـ ، توجه إلى بخارى للاتصال ببني مازة وكانت شهرته قد سبقته إلى سمرقند حيث كانت بعض كتبه كالمباحث وشرح الإشارات والتنبيهات تدرس هناك . ولم تطل إقامته في بخارى وعاد إلى الري عام ٥٨٣ ، ثم عاد وتوجه إلى خراسان لملاقاة السلطان علاء الدين تكش حيث عمل مربياً لولده محمد الذي خلف والده ، وقرَّب أستاذه إليه

---

(١) فخر الدين الرازي : لوامع البينات ، المطبعة الشرقية ، مصر ١٣٢٣ هجرية ص ٢٤٠ ومفاتيح الغيب ـ طبعة عبد الرحمن محمد ـ مصر ـ القاهرة ١٩٣٨ م . ج ١ ص ١٠١ وج ١٣ ص ١٢٣ .

وأهداه دار السلطنة في هراة بعد استردادها من شهاب الدين الغوري سنة ٦٠٠ هجرية . وأثناء إقامته في هراة حيث لقب بشيخ الإسلام ، اتصل ببهاء الدين سام أمير باميان[١] ، وأهداه كتاب البراهين البهائية[٢] .

ولا نعرف ما إذا كان الإمام الفخر قد زار بغداد ومصر كما يقول البعض ، إلاَّ أنه من الواضح أنه أمضى سنوات حياته الأخيرة في هراة حيث كانت وفاته عام ٦٠٦ هجرية .

يبدو من خلال هذه السيرة أن الإمام الرازي كان كثير التنقل وأتاح له ذلك الاتصال بكثير من السلاطين والأمراء ، وبكثير من أصحاب المذاهب الفكرية المتعددة كالمعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرها .

---

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥ . ج ١ ـ ص ٥٩ .

(٢) كتاب مفقود للإمام الرازي وهو باللغة الفارسية (وضعه سنة ٦٠٢ هـ) .

عصر فخر الدين الرازي

تميَّز العصر الذي عاش فيه فخر الدين الرازي ببداية الانحطاط والانهيار الفعلي للحضارة العربية الإسلامية . ففي القرنين الخامس والسادس الهجريين بدأت الخلافة العباسية تتعرض لضغوطات متعددة في كل مختلف نواحي الحياة السياسية والفكرية والدينية والإقتصادية ، نتيجة للإنقسامات الحادة بين المسلمين من جهة ، ونتيجة أيضاً للأخطار الخارجية الداهمة .

فعلى صعيد الخطر الخارجي ، تمثل ذلك ببداية الحملات الصليبية على الشرق المسلم . ومن جهة ثانية بدأت غزوات التتار الزاحفة من شمال الشرق الأقصى خصوصاً مع تولي جنكيز خان الحكم واجتياحه بلاد خوارزم ودخوله إلى بخارى وسمرقند والري عام ٦٢٠ هجرية[١] .

وإذا كانت الدولة السلجوقية قد قامت بفضل قوة الأتراك والتي استطاعت أن تضفي نوعاً من الوحدة في الشرق المسلم ، فإن كل ذلك لم يكن يكفي لإخفاء التناقضات الداخلية والتي أدت إلى إضعاف الخلافة العباسية في البداية ثم إلى انهيارها في نهاية الأمر . صحيح أن المظهر الأساسي للوحدة ، كان الوحدة الدينية فقط بحيث بقيت بغداد مركز الخلافة الدينية ، إلاَّ أن كل ذلك ترافق مع تقلص النفوذ السياسي ونشوء دويلات وإمارات متصارعة فيما بينها . ومن أهم الدول التي عاصرها فخر المدين الرازي : الدولة الغزنوية والسلجوقية والخوارزمية والغورية .

---

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام ـ ج ٤ ـ ص ١٣٠ ـ ١٥٤ .

وكان الطرح السياسي والفكري والديني المذهبي على أشده بين هذه الدويلات . فالغزنويون السنة صمَّموا على انتزاع الخلافة الشيعية ونظموا لذلك حملات عسكرية على وادي الهندوس وعلى السلاجقة أيضاً . وكذلك الأمر بالنسبة للسلجوقيين الذين انتهوا إلى الاعتقاد بضرورة القضاء على المذاهب والأحزاب المعارضة . لذلك نظموا حملات عسكرية ضد الغزنويين والبويهيين والفاطميين . وصادف أن الخليفة العباسي « القائم » ٤٢٢ ـ ٤٦٧ هـ ، كان يرغب في التخلص من سيطرة البويهيين الشيعة فاستعان بالماوردي ٤٥٠ هجرية وطلب إليه أن يضع له الحكم القديم ، فألَّف كتاباً سمّاه « الأحكام السلطانية » لعله يفيد في دعم سلطة الخليفة الدينية .

واستعان الخليفة أيضاً بالسلاجقة وأسند إليهم السلطة السياسية وكلفهم بمهمة نصر الدين بالقضاء على البدع في الداخل . لكن الدولة السلجوقية فشلت فيما أوكل إليها . ولم يستطع نظام الملك السلجوقي أن يفعل شيئاً على كل الصعد مع ما مارسه من اضطهاد وضغوطات على الحركات الفكرية المعارضة للمذهب الأشعري .

وقامت بمقابل الدولة السلجوقية دولة الخوارزميين والتي تولى الحكم فيها أحد تلامذة الفخر الرازي علاء الدين محمد . وقد حاولت هذه الدولة إسقاط الحكم في بغداد وبالتالي القضاء على الحكم السلجوقي . وبعد موت نظام الملك اختلت سيطرة السلاجقة سياسياً وفكرياً ، ممّا سمح للمذاهب المعارضة للسنة (الأشعرية) بالنمو مجدداً . فتعاطف الخوارزميون والغوريون مع المعتزلة والشيعة ، وكانت الدولة الخوارزمية اعتزالية وبكنفها عاد هذا المذهب إلى قوته وسطوته الغابرة[1] .

جملة القول أن عصر الإمام الرازي كان عصراً مضطرباً على كل الصعد السياسية والفكرية والدينية ، ممّا سمح بإعادة إحياء المناقشات الكلامية والفلسفية والفقهية واختلاطها بعضها ببعض . هذه الصورة للقرنين الخامس والسادس الهجريين هي التي ستتيح لنا إلقاء الضوء من زاوية معينة على إنتاج شيخ الإسلام الإمام فخر الدين الرازي .

---

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام ـ ج ٣ ص ٨٣ ـ إلى ص ١٠٠ وج ٤ ـ ص ١ إلى ص ٥٨ .

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام ـ ج ٤ ـ ص ١٠١ .

تحليل مضمون الكتاب

يذكر الإمام الرازي في خطبة الكتاب أنه مختصر يشتمل على خمسة أنواع من العلوم المهمة ، وهي : علم أصول الدين ، علم أصول الفقه ، علم الفقه ، الأصول المعتبرة في الخلافيات ، أصول معتبرة في أداب النظر والجدل . ثم ينتقل إلى معالجة النوع الأول وهو علم أصول الدين ، ويقتصر كل الكتاب على معالجة هذا النوع الأول فقط ، حيث يقسمه إلى أبواب . أما الأنواع الأخرى التي ذكرها فلا يأتي على ذكرها إطلاقاً في متن الكتاب .

١ ـ الباب الأول : وهو مؤلف من عدة مسائل (المباحث المتعلقة بالعلم والنظر) .

الفكرة الرئيسة توضيح المواد الفلسفية المتعلقة بعلم الكلام . وهو يحاول التمييز بين التصور والتصديق . وباعتباره فالتصورات منها ما هو بديهي كالعلوم الضرورية عند الفلاسفة ، وعلوم الجُملَة عند علماء الكلام ، ومنها ما هو كسبي . وكذلك التصديق منه ما هو بديهي ومنه ما هو كسبي .

ثم ينتقل إلى كيفية إنتاج العلم ، هل نستطيع من خلال تركيب التصديقات البديهية والمحسوسة أن نعلم ما ليس معلوماً ؟ نعم إن ذلك يؤدي إلى إنتاج العلم . وهذا ما يؤدي إلى طرح مسائل عديدة كمسألة النظر والفكر وهو لا يميز بينهما . وهو يتحدث في النظر ووجوبه وفي العلاقة بين النظر الصحيح والعلم والنظر الفاسد والجهل . وهو يرى وجوب التلازم العقلي بين النظر والعلم خلافاً للمعتزلة والأشعرية . فالتتابع الواجب بين النظر والعلم يقوم على صلة عقلية أي يحكمه وجود

قوانين في الفكر[1] ، (والنظر يستلزم العلم اليقيني »[2] .

٢ ـ **الباب الثاني** : في أحكام المعلومات ، وفيه عدة مسائل :

إن المسائل الكثيرة التي عولجت في هذا الباب تُمهِد لإقامة توازن بين طروحات الفلاسفة وطروحات المتكلمين ، باعتبار أنها ليست مخالفة لبعضها بالإطلاق . وفي هذا محاولة لتأسيس أصوليات الفكر الكلامي على مرتكزات فلسفية . ونحن نلمس كل ذلك من خلال حشر الإمام الرازي للمسائل الفلسفية (الموجود والمعدوم) في كتاب عن أصول الدين . فتقسيم الموجودات إلى واجب وممكن عند الفلاسفة وقديم وحادث عند علماء الكلام ، يلزم عنه عند الإمام الرازي انحيازاً واضحاً إلى موقف الفلاسفة ومحاولة للمزج بين الموقفين . وهو يعتبر أن العلاقة بين الواجب والممكن هي التي تتطلب العلة المؤثرة . أما العلاقة بين القدم والحدوث فلا تتطلب علة مؤثرة ، كون الحدوث هو كيفية في وجودالحادث ، بمعنى أنه ممكن ثم بتحققه فعلاً يأخذ صفة كيفية هي الحدوث[3] .

٣ ـ **الباب الثالث** : في إثبات العلم بالصانع :

وفيه يتناول مسألة إثبات واجب الوجود ، بعد أن يعرض لطريقة المتكلمين يتوقف عند طريقة ابن سينا في إثباته واجب الوجود عن طريق قسمة الوجود إلى واجب وممكن .

٤ ـ **الباب الرابع والخامس** : في صفة القدرة والعلم وغيرهما .

يتحدث في الصفات الإلهية ، وينفي الجسمية والجهة عن الله ، وينفي أيضاً قيام الحوادث بذاته . ثم يخصص مسألة كلام الله ويناقش معظم الفرق في هذا الأمر ويخلص إلى اعتبار كلام الله (القرآن) قديم خلافاً للمعتزلة .

٥ ـ **الباب السادس** : في الجبر والقدر وما يتعلق بهما .

هذا الباب يتعلق بقدرة العبد على أفعاله . والإمام الرازي يعرض فيه لآراء معظم الفرق . فالأشعري يعتبر أن لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره ، والمعتزلة تعتبر أن العبد موجد لأفعاله لا على نعت الإيجاب بل على صفة الاختيار . أما الإمام فخر

---

(١) هنا يبرز أثر المنطق الأرسطي .

(٢) معالم أصول الدين : ص ٩ .

(٣) معالم أصول الدين : ص ١٤ .

الدين الرازي فهو يعتبر أن العبد ليس مستقلاً باختياره وليس موجباً لأفعال نفسه . وهو يشـدد على أنه إذا لم يـوجد رجحـان الداعي امتنـع الفعل . وبعـد عرضـه لكـل الاحتجاجات يخلص إلى اعتبار أن ما علم الله أنه يوجد كان واجب الوقوع ، وما علم تعالى أنه لا يوجد كان ممنوع الوقوع . وهذا يعني أن الفعل لا يصدر عن العبد إلاَّ إذا أحدث الله فيه الداعي إلى ذلك الفعل .

أما في مسألة الحسن والقبح فهو يعتبر أنهما إذا كانا في مجال الحكم الأخلاقي أَ إذا أوجبا الثواب والعقاب والمدح والذم ، فهما شرعيان خلافاً للمعتزلة .

وفي مسألة الإرادة يعتبر أن الله مريد لجميع الكائنات لأنه خالقها ، وأن خالق الشيء مريد لوجوده .

٦ ـ **الباب السابع** : في النبوات .
وفيه يعرض لمسألة نبوة محمد والدلائل عليها .

٧ ـ **الباب الثامن والتاسع** : في النفوس الناطقة وفي أحوال القيامة .
ويعرض فيهما لمسألة النفوس الناطقة هل هي حادثة أم قديمة وأن الإنسان ليس هذا الجسد فقط . وبعد أن يقدم كل الاحتجاجات الممكنة في هذا الأمر يخلص إلى اعتبار أن النفوس مختلفة بحسب ماهياتها وجواهرها .

ثم يعرض لمسألة المعاد البدني والمعاد النفساني معدداً مختلف الآراء في ذلك خالصاً إلى اعتبار أن المعدومات جائز إعادتها وأن حشر الأجساد حق .

٨ ـ **الباب العاشر** : في الإمامة .
وهو يعرض لمختلف الآراء ، فمنهم من أوجبها عقلاً ومنهم من أوجبها سمعاً ، ومنهم من أوجبهـا على الله ومنهم من أوجبها على الخلق . والإمـام الرازي يـرى وجوبها وجوباً عقلياً .

الباب الأول
في المباحث المتعلقة بالعلم والنظر وفيه مسائل

المسألة الأولى

العلم أما تصور وأما تصديق . فالتصور هو إدراك الماهية من غير أن تحكم عليها بنفي أو إثبات ، كقولك الإنسان فإنك تفهم أولاً معناه ، ثم تحكم عليه إما بالثبوت وإما بالإنتفاء . فذلك الفهم السابق هو التصور . والتصديق هو أن تحكم عليه بالنفي أو الإثبات . وهما تقسيمان :

التقسيم الأول : أن كل واحد من التصور والتصديق قد يكون بديهياً وقد يكون كسبياً . فالتصورات البديهية مثل تصورنا لمعنى الحرارة والبرودة ، والتصورات الكسبية مثل تصوّرنا لمعنى الملك والجن . والتصديقات البديهية كقولنا النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والتصديقات الكسبية كقولنا الإله واحد والعالم محدث .

التقسيم الثاني : التصديق إما أن يكون مع الجزم أو لا مع الجزم ، أما القسم الأول فهو على أقسام .

أحدها : التصديق الجازم الذي لا يكون مطابقاً وهو الجهل .

وثانيها : التصديق الجازم المطابق لمحض التقليد وهو كإعتقاد المقلد .

وثالثها : التصديق الجازم المستفاد من إحدى الحواس الخمس كعلمنا بإحراق النار وإشراق الشمس .

. **الرابع** : التصديق الجازم المستفاد ببديهة العقل كقولنا النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، لا التصديق الجازم المستفاد من الدليل . وأما القسم الثاني

وهو التصديق العاري عن الجزم ، فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم والمساوي هو الشَك .

المسألة الثانية

لا بد من الاعتراف بوجود تصورات وتصديقات بديهية ، إذ لو كانت بأسرها كسبية لافتقر اكتسابها إلى تقدم تصورات وتصديقات أخر ولزم منه التسلسل أو الدور وهما محالان . فإذا عرفت هذا فنقول اختلف الناس في حد العلم والمختار وعندنا أنه غني عن التعريف لأن كل واحد يعلم بالضرورة كونه عالماً بكون النار محرقة والشمس مشرقة . ولو لم يكن العلم بحقيقة العلم ضرورياً وإلا لامتنع أن يكون العلم بهذا العلم المخصوص ضرورياً .

المسألة الثالثة

النظر والفكر عبارة عن ترتيب مقدمات علمية أو ظنية ليتوصل بها إلى تحصيل علم أو ظن . مثاله إذا حضر في عقلنا أن هذه الخشبة قد مستها النار ، وحضر أيضاً أن كل خشبة مستها النار فهي محترقة ، حصل من مجموع العلمين الأولين علم ثالث بكون هذه الخشبة محترقة . فاستحضار العلمين الأولين لأجل أن يتوصل بها إلى تحصيل هذا العلم الثالث هو النظر .

المسألة الرابعة

النظر قد يفيد العلم ، لأن من حضر في عقله أن هذا العالم متغير ، وحضر أيضاً أن كل متغير ممكن ، فمجموع هذين العلمين يفيد العلم بأن العالم ممكن ، ولا معنى لقولنا النظر يفيد العلم إلا هذا .

دليل آخر : إبطال النظر إما أن يكون بالضرورة وهو باطل وإلا لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء ، أو يكون بالنظر فليزم منه إبطال الشيء بنفسه وهو محال . واحتج المنكرون فقالوا ، إذا تفكرنا وحصل عقيب ذلك الفكر اعتقاد ، فعِلمنا بكون ذلك الاعتقاد حقاً إن كان ضرورياً وجب أن لا تختلف العلماء فيه وليس كذلك . وإن كان نظرياً افتقر ذلك إلى نظر آخر ولزم التسلسل .

والجواب : أنه ضروري ، فإن كل من أتى بالنظر على الوجه الصحيح علم بالضرورة كون ذلك الاعتقاد حقاً .